

الصداقة والتعاون بينهما . (هـ) التأكيد على أهمية تبادل وجهات النظر بين السادات وبريجنيف حول أهم نواحي العلاقات بين البلدين .

وجدير بالملاحظة ان المراجع المصرية سارعت الى ايضاح ما جاء في البيان المشترك حول انعقاد مؤتمر جنيف « فوراً » بقولها ان عبارة « فوراً » غير مرتبطة بتاريخ محدد كما هو الحال بالنسبة للبيان السوري السوفياتي المشترك . يضاف الى ذلك ان البيان الصادر في القاهرة لم يتضمن أية فقرة او اشارة الى المساعدات العسكرية والدفاعية الى مصر خلافا لما جرى بالنسبة للبيان الصادر في دمشق . كما ان الاعلان عن الزيارة المرتقبة لبريجنيف الى القاهرة جاءت على لسان الرئيس السادات وليس على لسان غروميكو ولم يثر البيان المشترك الى هذا الموضوع الا بشكل غامض جدا ومن خلال الكلام عن أهمية تبادل وجهات النظر بين الزعيم السوفياتي والرئيس المصري . ويبين كل ذلك ان الصفحة الجديدة التي أعيد فتحها بين السلطة المصرية الحالية والاتحاد السوفياتي لا تركز بعد الى أية أسس متينة وهي ما زالت معرضة للانكسار مجدداً .

قبل الانتهاء من موضوع العلاقات المصرية السوفياتية لا بد من الاشارة الى الغاء الاتحاد السوفياتي في منتصف شهر كانون الثاني للاتفاق التجاري مع الولايات المتحدة وذلك بسبب الشروط التي وضعها الجانب الأمريكي والتي اعتبرها السوفيات تدخلا في شؤونهم الداخلية ومسا بسيادتهم . وكما هو معروف فان الشروط الأمريكية تتعلق بمسألة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل . وقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الخطوة السوفياتية الهامة على الصعيد الدولي . وقد علق كيسينجر على هذه الخطوة بقوله ان الوناق بين الدولتين المعنيتين قد أصيب بنكسة وان السياسات الأمريكية والسوفياتية « متوافقة » في عدد من المناطق « وغير متعارضة » في معظم المناطق الأخرى باستثناء الشرق الأوسط .

كان التطور الهام الثاني على الصعيد الدولي زيارة الرئيس السادات الى فرنسا في مطلع شهر شباط . وتمتد هذه الزيارة اهميتها بسبب اعتبارها من قبل الجانب المصري بداية لتطبيق

أوضح ان المحادثات مع الوزير السوفياتي شملت الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وان التفاهم قد تم حول بعض المسائل العالقة في حين ان مسائل أخرى مستتظرة جيء بريجنيف الى مصر . وقد ذكرت الاوساط المطلعة في القاهرة بأن غروميكو أكد للرئيس السادات بأن الاتحاد السوفياتي لا يريد ان يتجدد الوضع في المنطقة ولا ان تتوقف مساعي التسوية السلمية لان ذلك يعمل لمصلحة اسرائيل مما يعني ان اي انسحاب اسرائيلي جديد سيساعد في تحريك مساعي التسوية . وفي مقابل ذلك أكد السادات بأن عقد أية تسوية « منفردة » تنسحب بموجبها اسرائيل من مناطق اضافية من سيناء لا يمكن ان تعني تخلي مصر عن مسوريا او منظمة التحرير وان الانسحاب لن يكون نهاية المطاف بالنسبة لمساعي التسوية في المنطقة وان مصر تؤيد موقف السوفيات الداعي الى حل مشكلة الشرق الأوسط ضمن اطار مؤتمر جنيف كما تؤيد اشراكه في كل مساعي التسوية . يبدو ان هذه التأكيدات المتبادلة كانت هي أساس التفاهم الجديد بين القيادتين المصرية والسوفياتية . أما بالنسبة للمسائل المعلقة التي تمت تسويتها فهي لا تتعدى على ما يبدو قضية تمديد آجال تسديد الديون المستحقة للاتحاد السوفياتي على مصر والتعهد باستئناف شحن كميات من الذخيرة الى مصر . أما أبرز المسائل التي بقيت معلقة فهي مسألة تزويد مصر بالاسلحة المتطورة التي تطلبها . وقد صدر بيان مصري سوفيياتي مشترك كان أهم ما فيه ما يلي : (أ) اعتبار مؤتمر جنيف للسلام المكان الأكثر ملاءمة لبحث كل نواحي تسوية أزمة الشرق الأوسط والمطالبة « باستئناف أعمال المؤتمر فوراً وباشتراك كافة الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلو منظمة التحرير » . (ب) التأكيد على ان اقرار السلام الدائم في المنطقة يتطلب انسحاب اسرائيليا كاملا وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حته في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني . (ج) التأكيد على رأي القيادة المصرية حول أهمية وضرورة اشتراك الاتحاد السوفياتي في تسوية الأزمة على جميع مراحلها وفي كافة نواحيها بما في ذلك اشتراكه في لجان العمل التي يمكن ان تتكون في مؤتمر جنيف . (د) العمل على تدعيم العلاقات بين البلدين استنادا الى معاهدة